

نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي كأداة للتراكم إشارة خاصة إلى الجزائر.

د/موسى رحمانى

أ/ نجاة مسمش

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة محمد خيضر - بسكرة.

Abstract:

A financing is considered as main factor of success or failer in development projects.

This paper tries to show the Important role of saving in North African countries, which their fiscal Institutions from budget deficit.

The purpose of the following paper supplies the personal saving as strategic chose for mobilization of domestic voluntary save for development fincial needs.

الملخص:

يعتبر الجانب التمويلي أحد العوامل الأساسية في نجاح أو فشل مشاريع التنمية، وفي هذا السياق يتناول هذا البحث موضوع الادخار المصرفي وبيان مكانته وواقعه في تمويل التنمية في بلدان شمال إفريقيا.

وفي ظل قصور المؤسسات المالية والمصرفية في هذه البلدان على تمويل عجز موازنتها وسد احتياجاتها التمويلية، يطرح البحث أسلوب الادخار المصرفي الشخصي كخيار استراتيجي وبديل تمويلي لتعبئة المدخرات المحلية الاختيارية بما يوافق متطلبات تمويل التنمية.

مقدمة

لقد ظلت التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لحكومات البلدان النامية، ومفكرها على حد سواء، وعلى الرغم من كل الجهود ما تزال شعوب هذه البلدان في عمومها تعاني من الفقر والحرمان، ومثل هذه الحقيقة المرة تفرض على الباحث طرح التساؤل التالي: أين الخلل ؟ .

رغم أن الأسباب معقدة ومتداخلة منها الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلا أن الجانب التمويلي يبقى من الأسباب الرئيسية في تبرير هذا التعثر، ولطالما عانت البلدان النامية من عجز مؤسساتها المالية والمصرفية على تعبئة الادخار المحلي الاختياري بما يوافق متطلبات تمويل التنمية، وبدلاً من مباشرة إصلاح جذري لهذه المنظومة منذ البداية راحت حكومات هذه البلدان إلى اعتماد خيار أقل جهداً في نظرها من أجل تمويل عجز موازناتها ويشمل هذا الخيار كلا من أسلوب الادخار الإجباري والذي يتمثل في تكثيف وتنويع الضرائب واعتماد سياسة التمويل التضخمي وأسلوب اللجوء إلى الادخار الأجنبي أي الاستدانة من الخارج، طبعاً لا تخفى تكلفة ومضار ومخاطر هذين الأسلوبين الأخيرين .

وبما أن التمويل المصرفي للتنمية هو الأسلوب المهيمن في هذه البلدان في ظل ضعف الأسواق المالية فإن المعالجة العلمية والعملية لموضوع الادخار المصرفي ينبغي أن يشكل أولوية للباحثين والمهنيين وأصحاب القرار على حد سواء، وسنحاول التركيز على نوع أساسي من الادخار هو الادخار الشخصي أو الفردي في الجزائر مايلي :

- الادخار المصرفي ومكانته في تمويل التنمية.

- واقع حلقة ادخار.

- محددات الادخار الشخصي الاختياري.

- العلاقة بين حجم الادخار الشخصي ونمو المنظومة المصرفية.

انه بالنظر إلى ضعف الأسواق المالية في بلدان النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، والجهاز المصرفي الذي أصبح بالتقريب الوسيلة الموجودة لممارسة عمل الادخار في هذه الأخيرة، لا سيما الادخار الشخصي لذلك نحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هي دوافع ظاهرة الادخار؟

- ما هي مبادئ سياسة الإصلاح التي تساعد على تنمية هذا النوع من الادخار ؟

1- الادخار المصرفي ومكانته في تمويل التنمية:

تقضي عملية التنمية توفر رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل، وهذا يدعو إلى التمييز بين نوعين من الادخار بحسب معيار الاستحقاق: ادخار قصير الأجل وهو مجال السوق النقدية، وادخار متوسط وطويل الأجل وهو مجال السوق المالية، والنوع الثاني من الادخار هو الذي يسترعي الاهتمام أكثر من منظور التنمية، وذلك وفق منطق التوازن المالي حيث يجب تمويل الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل بأموال دائمة، لأن الهيكل المالي للبنوك التجارية يتكون معظمه من موارد قصيرة الأجل أي من ودائع جارية، لذلك فهي تحرص أن تكون توظيفاته متوافقة مع هذا الهيكل .

ولهذا تتمثل أهم الأسباب الرئيسة لقيام البنوك التجارية بالمشاركة في تقديم

القروض متوسطة وطويلة الأجل تتلخص فيما يلي (1) .

1- يوجد قدر من موارد البنوك التجارية يمثل حقوق الملكية >رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة>>، والذي عادة لا يمثل إلا نسبة محدودة إلى مجموع موارد البنوك التجارية، وهذا القدر يمكن تخصيصه للقروض متوسطة وطويلة الأجل دون المساس بحقوق المودعين، حيث لا يوجد مخاطرة بالنسبة لودائع الأفراد والشركات والمؤسسات.

2- لقد أصبح من المعلوم أن قدرا هاما من الودائع الجارية يعتبر في حكم الموارد المستقرة نسبيا ولذلك فليس هناك من مشكلة أو مخاطرة إذا استخدم جزء من هذه الودائع المستقرة في الإقراض متوسط وطويل الأجل في ظل الأوضاع والظروف العادية.

3- في ظل قيام البنوك المركزية القوية وما تضعه من قواعد وتنظيمات تستطيع البنوك التجارية تقديم القروض بنوعيتها، وعلى الأخص تلك التي تتماشى مع الصالح الاقتصادي العام، ذلك لأن البنوك المركزية في هذه الحالة يمكنها تقديم الكفالة المطلوبة.

ونتيجة لذلك فالواقع يدل على منطق مقلوب، أن عمليات التنمية والتي تتطلب موارد كبيرة، وذات أجل متوسط أو طويل تقابلها موارد كبيرة، ولكنها ذات أجل قصير

وكثيرا ما كانت البنوك نفسها ضحية هذا المنطق، مما يؤدي بها إلى الإفلاس أحيانا أو إلى الاستئجار بتدخل الدولة في كل مرة كما هو الحال للبنوك العمومية في الجزائر، ومما عمق فجوة هذا المنطقة التسيير غير الاقتصادي للقروض والضغط الحكومية المتكررة اتجاه البنوك العمومية على الرغم من قوانين إصلاح البنوك التي سعت في ظاهرها إلى منح هذه المؤسسات الاستقلالية في الإدارة، ولقد كانت نتيجة ذلك إنفاق مبالغ ضخمة من أجل تظهير ديون المؤسسات والبنوك العمومية، حيث كلفت آخر عملية لإعادة رسملة البنوك العمومية وتظهير الديون المستحقة عن المؤسسات العمومية والدولة حوالي 340 مليار دج، فيما بلغت عملية التظهير الكلية أكثر من 518 مليار دج (2) .

وتدل التقارير على أن النظام المصرفي في بلدان شمال أفريقيا يتسم في عمومة بصحف الكفاءة وحدة في التركيز، فظاهرة التركيز التي تجسدها البنوك العمومية تعد ظاهرة عامة في هذه الدول عموما وفي الجزائر خصوصا، لذلك تتمثل أهم خصائص نظامنا المصرفي التي اعتبرت غير ملائمة بالمقارنة مع برنامج الإصلاح الهيكلي الذي كان حيز التطبيق أهمها: (3)

1- القطاع المصرفي عمومي في مجمله، وبالتالي خاضع لتسيير إداري مشكل غالبا من عدة ضغوط لذا فإن منحها الموارد هو منح إداري مع كل ما سينتج عنه من آثار التحويل والتبذير.

2- إن الموارد الوحيدة للنظام المصرفي هي تلك الآتية من طاقات توفير المؤسسات الخاصة، وبذلك فإن البنوك لا تتوفر سوى على مستوى ضعيف من مواردها الخاصة، كما أن قدراتها محدودة في جمع الادخار القوي.

3- إن البنك ليس مجهزا لإجراء تحليلات حول المخاطر ولتحقيق دراسات وتقييمات للمشاريع، وللقيام بحساب اقتصادي وكذا لحمل المؤسسة للقيام هي الأخرى بهذه المهام.

لهذا أحدثت سياسة الإصلاح تغيرا هاما في القطاع المالي في الجزائر خلال السنوات القليلة المنصرمة بسماعها بانتشار المصارف الخاصة، وشجعت على حصول تدفق مستمر ومتزايد للمصارف الأجنبية وفي هذا السياق رخص بنك الجزائر لـ 16 مصرفا خاصا بينها 6 مصارف أجنبية و10 مصارف محلية، في حين أن المصارف الحكومية لا تزال تسيطر على هذا القطاع فهي تملك 95% من إجمالي الأصول والودائع

وأكثر من 1000 فرع، لكن بعض المصارف الخاصة التي باشرت نشاطها في الفترة الأخيرة توفر خدمات متميزة تعمل ضمن المعايير الدولية (4) .

إلا أن عدد الوكالات وتوزيعها الجغرافي يظل غير كاف، حيث قدرت وكالة بنكية لكل 30 ألف ساكن وهذا يتجاوز المقياس العالمي بنحو خمس مرات (وكالة واحدة لكل 5000 شخص) (5) .

وللمقاومة لقد قدر خلال سنة 2002 في المغرب مثلاً تمثل ثلاثة أكبر بنوك في المغرب نحو 50% من السوق وتستحوذ مجموعة البنوك العمومية وحدها على 29,9% من الودائع وعلى 21,34% كحصة سوقية من إجمالي القروض، أما في مصر ما تزال البنوك العمومية تسيطر على أكثر من 60% من الحصة السوقية (6) .

وعلى الرغم من السياسات المنتهجة في سبيل تعبئة الادخار، ونذكر على رأسها تجارب البيع التأجيري في مجال الإسكان والبيع بالتقسيط في مجال السلع المعمرة كالسيارات، وبعض التجهيزات المنزلية إلا أن مشكلة تعبئة موارد التنمية المتوسطة والطويلة الأجل والتي تمثل أولوية مطلقة ما تزال مطروحة بحدّة .

وهكذا ظل تقليص الفجوة الادخارية يشكل معضلة حقيقية، وهو ما ألزم أكثر هذه البلدان على اعتماد أساليب تمويل غير مرغوب فيها كالأسلوب التضخمي الذي حول البنك المركزي إلى آلة لضخ النقد في يد الحكومة أو القروض الأجنبية، وهو ما نتج عنه ما أصبح يعرف بأزمة المديونية بكل ما تنطوي عليه من شروط ومخلفات.

فقد بلغ حجم الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل للجزائر في نهاية سنة 2003 مبلغ 23.2 مليار دولار أمريكي، وقد مثلت مدفوعات الدين 35% من الناتج المحلي الخام وبنسبة 0.9 % من إيرادات الصادرات (7) .

كما بلغ حجم الدين الخارجي لمصر نحو 28.6 مليار دولار، والمغرب 16.8 مليار دولار أمريكي، وتونس حوالي 10.9 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2001. (8)

وطالما أن المؤسسات والسياسات الادخارية ما تزال ضئيلة الفعالية فإن متطلبات تمويل التنمية تبقى مرتفعة عن مستوى الادخار المحلي وهو ما يعني استمرار الفجوة

الادخارية، أي الفجوة بين الادخار والاستثمار لأن الاستثمار الحقيقي هو الذي ينمي حجم الدخل وبالتالي حجم الادخار.

2-واقع حلقة الادخار:

تعتبر حلقة ادخار- استثمار أهم حلقة في مجال النمو الاقتصادي، لذلك كانت مؤشرات معدل الادخار ومعدل الاستثمار وربحية الاستثمار أو الكفاية الحدية لرأس المال من أهم مؤشرات القياس.

وعلى الرغم من هذا الارتباط القوي لا يتعدى للمحلل الاقتصادي الاكتفاء بمعدلات كلية، فالتحليل القطاعي ضروري لبلوغ نتائج ذات دلالة أعمق فعلى سبيل المثال يستحوذ قطاع المحروقات في الجزائر على أكبر نسبة من الاستثمارات، ونفس الأمر لقطاع السياحة بالنسبة لمصر وتونس، وبالتالي إدراك الوزن النسبي لمختلف القطاعات، هذا من جهة ونسب الادخار الموجه فعلا للاستثمار عموما واستثمار الإنتاج على وجه الخصوص، فظاهرة شركات الاستيراد تزايدت في السنوات الأخيرة نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي حتى أن مدلول الشراكة أخذ مدلولاً تجارياً وأضحى يعني بالنسبة للدول الصناعية غزو أسواق جديدة، وعلى العموم فإن ظاهرة الادخار على مستوى بلدان شمال إفريقيا تعاني من ثلاثة مشاكل رئيسية هي:

2-1-ضالة حجم المدخرات بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقية:

وفقا للبنك الدولي فإن في دول إقليم الشمال الإفريقي يعيش حوالي 150 مليون نسمة، يمثلون قرابة خمس سكان القارة، وقد بلغ متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1630 دولار أمريكي في عام 2000، وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد في القارة الإفريقية ككل. إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في القارة في ذات العام 671 دولار أمريكي في السنة، وإذا كانت دول الشمال الإفريقي، وفقا لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي هي أفضل حالا من دول أفريقيا جنوب الصحراء والذي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عن العام نفسه 299 دولار، فإن أغلب هذه الدول وقد ارتبطت بعضوية منظمة التجارة العالمية من ناحية، وباتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى ويتضح وفقا لمعيار متوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن هذه الدول تأتي ضمن دول مجموعة الدخل المتوسط المنخفض، وفقا لترتيب البنك الدولي عام 1999 بحسب معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإن دول الدراسة كان ترتيبها على مستوى 206 دولة على النحو التالي: تونس تأتي في المرتبة رقم 101، الجزائر في المرتبة رقم 115، مصرفي المرتبة رقم 120، المغرب في المرتبة رقم 126، ليبيا غير متاح بيانات كافية عنها، غير أنه وفقا لتقرير التنمية البشرية عام 2003، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبقا لمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في هذه الدول على التوالي هو: \$6390، \$6090، \$3520، \$3600 (9).

أما بالنسبة للادخار فعلى مستوى الجزائر، فهي عينة نراها مقبولة لتمثيل بلدان شمال أفريقيا فحسب الجدول التالي يوضح كيفية استخدام الموارد بالأسعار الجارية خلال الفترة <<1998-2002>> .

2002		2001		2000		1999		1998		السنوات
100	4455.3	100	4235.6	100	4098.8	100	3248.2	100	2830.5	ناتج المحلي الخام "PIB"
90	4010.1	86.0	3641.6	77.9	3192.8	94.6	3074.3	100.1	2834.3	الإففاق الداخلي الخام
59.6	2654.9	58.4	2472.3	55.5	2274.3	68.2	2214.3	72.8	2060.4	الاستهلاك
15.3	683.2	14.7	624.6	13.7	560.2	16.7	543.6	17.8	503.6	- العام
44.3	1971.7	43.6	1847.7	41.8	1714.2	51.4	1670.7	55	1556.7	- الخاص
30.4	1355.2	27.6	1169.3	22.4	918.5	26.5	860.0	27.3	774.0	الاستثمار الخام
24.7	1102.2	22.7	962.1	20.8	852.9	24.3	789.8	25.7	728.8	تكوين رأس المال الخام
5.7	253.0	4.9	207.2	1.6	65.6	2.2	70.2	1.6	45.2	-تغيرات المخزون
40.4	1800.4	41.6	1763.3	44.5	1824.5	31.8	1033.9	27.2	770.1	الادخار الداخلي الخام
38.2	1708.2	41.2	1746.3	42.0	1721.7	30.2	980.4	26.5	749.3	الادخار الوطني
96.0	4277.5	97.1	4113.1	95.7	3923.6	95.5	3100.5	95.9	2715.7	الناتج الوطني الخام

Sources:-Rapport 2002, evolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2003, opcit.p.100.

حيث يلاحظ من خلال الجدول أن الفجوة الادخارية تطورت وبلغت خلال سنة 1998 بحوالي 0,1% من الناتج الداخلي الخام لتتحول إلى وجود فائض في الادخار الذي قدر خلال السنوات 1999، 2000، 2001، 2002 بحوالي 5,3 %، 22,1% 14%، 10% من الناتج الداخلي الخام على الترتيب، ويعود هذا الفائض الذي عرف انخفاضا إلى >>الانخفاض النسبي لأسعار المحروقات في سنتي 2001 - 2002 مقارنة مع سنة 2000 حيث بلغت 24,8 دولار أمريكي و25,2 دولار أم أمريكي للبرميل الواحد على التوالي بعد ما كانت 28,5 دولار أمريكي للبرميل << (10) .

لذلك تبقى الدولة هي الممول الوحيد بالرغم من الإصلاحات المنتهجة في إطار التعديل الهيكلي فإنها لم تؤدي إلا إلى تغيير معتبر في هيكلية الصادرات السلعية فلا زالت المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات بينما بقية المواد فحجمها يكاد مهملا وهي في نفس مستوى الثمانينات مما يؤكد على عدم المرونة في الطاقة المالية.

وفضلا عن كل ذلك فقد تولد في السنوات الأخيرة لدينا نتيجة للانفتاح الاقتصادي نمط جديد في الاستهلاك وهو يؤثر سلبا على معدلات الادخار مثل تزايد وتنوع المنتجات الاستهلاكية المستوردة تنامي أسلوب البيع بالتقسيط ... الخ وبالتالي تعميق الفجوة الادخارية.

2-2- نقص فرص التوظيف:

وهو ما يحفر قطاع العائلات على الاستهلاك من جهة ويخلق مشكلة فائض سيولة لدى المؤسسات المصرفية والمالية من جهة أخرى ففي الجزائر مثلا أشار تقرير بنك الجزائر الخامس لسنة 2003 إلى وجود نمو معتبرة في فائض السيولة البنكية حتى إن البنوك لم تلجا إلى إعادة تمويل لدى البنك المركزي منذ بداية 2002 كما أن المنسوبيين $M1/PIB$ و $M2/PIB$ واللذان يفترض أن يعتبران فرصة إضافية لوساطة مالية فاعلة، عرفا اتجاها متزايدا منذ 2001. مع أن المجمع النقدي $M1$ بلغ نسبة 72,5% من المجمع النقدي $M2$ ، ومع ذلك وعلى الرغم من التحسن النسبي منذ السنوات الأخيرة، ما زال منسوب القروض المقدمة للاقتصاد بالنسبة للناتج المحلي الخام ضعيفا. حيث بلغت هذه الأخيرة خلال سنة 2001, 2002 على التوالي بحوالي 25,5 %، 28,4 % (11)

ومع أن معدلات النمو الاقتصادي قد تبدو مقبولة في بعض هذه البلدان "حيث سجلت الجزائر معدل 6.8% والمغرب 5.5% وتونس 6% بينما مصر فقد سجلت أضعف معدل قدير - ما بين 2.5% و 3% وهذا خلال سنة 2003" (12)، إلا أن معدلات البطالة ما تزال في حدود 20-30% لأن الاستثمارات تتسم في أغلب الأحيان بالتركيز، وهو ما يدل في الحقيقة عن خلل هيكلي في هذه الاقتصاديات من جهة والاعتماد الكبير على الادخار الأجنبي، وهو ما يترجم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات محدودة، أبرزها المحروقات والبنوك والفندقة من جهة أخرى.

حسب الأرقام المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والخاصة بسنة 2003 فقد سجلت 86 مشروعا استثمارا أجنبيا في سنة 2002 لتتراجع إلى 80 مشروعا عام 2003 أي بنسبة سالبة تقدر بـ 7%، وهذا في حد ذاته مؤشر على عدم التطور الإيجابي المسجل على مستوى الاستثمارات خارج نطاق المحروقات، حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2003 بحوالي 1.1 مليار دولار. (13)

2-3- مشكلة التضخم المرتفع:

حيث تعد هذه المشكلة هيكليّة أي ليست مجرد صدمة ظرفية في جانب الطلب أو في جانب العرض، ويبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها، ولا يقتصر الأمر هنا بطبيعة الحال على تلك المدخلات المحتفظ بها في البيوت أو القروض العائلية أو الودائع الادخارية والسندات الحكومية، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي المستحق كثيرا ما يكون سلبيا ومع ما يبدو من تحكم جزئي في معدلات التضخم وفي بعض البلدان خلال السنوات الأخيرة، إلا أن استقرار قيمة النقد والذي يعبر عن التحكم في التضخم، ما يزال هشا خاصة وأن النسبة الكبرى من الطلب المحلي مغطاة بالواردات وبالتالي مرتبطة بأسعار الصرف، وهو متغير متحكم فيه ناهيك عما قد تتطوي عليه الواردات من تضخم.

3- محددات الادخار الشخصي الاختياري:

يقصد بالادخار الشخصي الاختياري ذلك الجزء من الدخل الذي يوفره الفرد طوعية أي من دون أي إلزام تشريعي بغرض تلبية حاجات مستقبلية وذلك مهما كان

الشكل المعتمدة للاحتفاظ بالشروط " أصول عينة. مالية أو نقدية " ويجب ابتعاد كل من الادخار الإجباري والاكتناز.

فالادخار الشخصي والمغزى هنا هو ادخار قطاع العائلات يشمل إذا الودائع لدى المصارف ومراكز البريد والسندات " سندات الخزينة أو سندات قطاع الأعمال " وأرصدة التأمين على الحياة والذهب والعقارات.. الخ إلى جانب ما يمكن أن يقوم به الأفراد من استثمارات حقيقية تجارية أو إنتاجية. (14)

أما من حيث محددات الادخارية الشخصي فان الاقتصاديين اختلفوا في ضبطها, فبينما كان الاقتصاديون التقليديين يعتبرون الادخار دالة في معدل الفائدة اعتبره كينز قرارا يخضع لعوامل سيكولوجية والتي يوليها أهمية خاصة وعامل موضوعية مثل تأمين كمية م ن الأموال لتحقيق غايات في المضاربة أو المتاجرة, مع الإشارة إلى أن كينز انطلق في تحليله للسلوك الادخاري من العلاقة الادخار = الدخل - الاستهلاك والدخل المعتبر هنا هو الدخل الجاري وهو يصلح فقط في الفترة القصيرة الأجل, وبعدها ادخل فريدمان مفهوم الدخل الدائم ليتوسع إلى مفهوم الثروة لذلك توجد مجموعة من العوامل لها اكبر الأثر على حجم مدخرات القطاع العائلي لا سيما في هذه الدول نوجز أهمها في :

3-1- حجم الدخل :

نجد أن الأغلبية الساحقة من السكان في دول شمال إفريقيا تدرج ضمن أصحاب الدخل المتوسط المنخفض, لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكّل وملبس ومسكن, وعادة يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بفائض الادخار .

والأكثر أهمية من مقدار الدخل المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغيير في حجمه إذ يوجد عادة فجوة بين التغيير في الدخل ومستوى الاستهلاك وتكون هذه الفجوة أكبر عندما يكون التغيير في الدخل في الاتجاه الأدنى عنها عندما يكون التغيير في الاتجاه الأعلى, فعندما يزيد دخل الأسرة فإن الإنفاق على الاستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض معدلات ضئيلة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الادخار, نقصد

بذلك التأكيد على أن الاستهلاك يعتمد أساسا على الدخل الدائم للأسرة أو الفرد، ولا يستجيب للمتغيرات المؤقتة (15).

3-2-عدالة وتوزيع الدخل الوطني :

إن متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج ليس إلا رقم ينتج من خارج قسمة الدخل أو الناتج الوطني على عدد السكان في الدولة، لذلك فإنه تخفي عملية التوزيع الفعلية بين السكان، فمن الناس من قد تحصل على أضعاف المتوسط المذكور ومنهم من قد يحصل على أقل منه بكثير، وهذه المشكلة المرتبطة بعملية توزيع الدخل، ومدى عدالتها موجودة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومع ذلك فإن احتمال وجودها في الدول النامية أكبر بسبب ما يصاحب التخلف الاقتصادي من إختلالات اقتصادية واجتماعية تؤدي بشكل مباشر إلى إساءة توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع الواحد، والقاعدة العامة هي أنه كلما كان توزيع الدخل الكلي مختلا كما أصبح ما يمس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل أو الدخل شيئا وهميا لا يعبر إلا عن خارج قسمة عددية. (16)

مثلا في الجزائر فقد واجه الاقتصاد ركودا عميقا خلال <<1978-1995>> وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني من 2880 دولارا سنة 1987 إلى 1580 سنة 1995، وقد كان السبب الرئيسي لذلك التدهور هو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب التقلبات في الإيرادات النفطية وتدهور الأوضاع الأمنية، والزيادة المطردة في عدد السكان أما معدلات التضخم فقد ظلت عند مستويات عالية بمتوسط 25% خلال هذه الفترة. (17)

وعلى الرغم تحسن نسب الموفي السنوات الأخيرة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، والدخول في برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي <حوالي قذرت عام 2002 بـ 4,1% وعام 2003 بـ 4,5%، فيلاحظ استمرار تزايد الفقر في الجزائر، حيث أنه من بين 300 مليون نسمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون تحت مستوى الفقر بأقل من دولارين، فإن هناك حوالي 12 مليون جزائري>>. (18)

وللمقارنة فقد بلغت نسبة الفقر في كلا من مصر، تونس، المغرب خلال سنة 2000 حسب تقرير البنك الدولي حوالي 16,7%، 10%، 19% على الترتيب. (19)
لهذا يلزم القيام بدراسات مسحية دقيقة للتعرف على نمط توزيع الدخل لأن هذه القضية بالغة الأهمية والخطورة ولها آثار لا يمكن التهوين بشأنها على قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا بالإضافة إلى قصد الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

4-العلاقة بين حجم الادخار الشخصي ونمو المنظومة المصرفية :

الوظيفة الرئيسية للبنك هي الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وإذا كانت هناك ثمة محددات ذاتية وموضوعية تتحكم في قرار الادخار لدى الأفراد فإن دور المصرف يكمن في التأثير إيجابيا في هذه المحددات، وتخلق إطارا مواتيا يشجع على الادخار، من جهة أولى من حيث الآليات والأدوات تتمثل في:

-تقديم عائد مجز على المدخرات؛

-الانتشار الجغرافي قصد الاقتراب من المدخر؛

-التوزيع والتجديد في المنتجات المالية.

-تحسين الخدمات المعروضة شكلا ومضمونا مع ضمان السرعة في الأداء.

وذلك من خلال عصرنة العمل المصرفي .

-تقديم تحفيزات غير نقدية للمدخرين، كالاستفادة من تمويل بفوائد ميسرة أو بدونها .

ومن جهة ثانية من حيث التأثير الأدبي، والذي يندرج حينا في إطار التسويق المصرفي وحينا آخر في إطار التربية الادخارية فيمكن أن يتم أساسا باستخدام وسائل الإعلام والاتصال كالنشرات والمجلات ومواقع الانترنت وتنظيم ندوات وغير ذلك (20)، ومن ضمن أبعاد هذا التأثير نشير إلى مايلي :

-المساهمة في صقل سلوك الإنفاق والحث على تكريس فضيلة الادخار في المجتمع وإبراز مزاياها على الفرد والمجتمع .

-تحسين المعاملة مع الزبون (المدخر) والعمل على كسب ثقة ووفائه ومنه فإن تحقيق هذه الأهداف تقتضي إجراء إصلاح شامل في المجال المالي والمصرفي، ذلك أن تنمية أو ترقية الادخار المصرفي يستوجب تطوير المنظومة المصرفية .

ويمكن اعتبار عدة مؤشرات في تحديد مستوى نمو المنظومة المصرفية لعل من أبرزها وبالتحديد في الجزائر. (21)

-طبيعة الخدمات المقدمة من قبل البنوك سواء تعلق الأمر بمدة التحويلات والتخليص أو مجالات التعاملات البنكية، فالبنوك الجزائرية لا تزال تسير وفق الطرق التقليدية في الكثير من المجالات .

-مدة التحويلات لا تزال بعيدة كل البعد عن المقاييس الدولية إذ تتراوح ما بين 20 يوما وثلاثة أشهر .

-دراسة ملفات القروض لا تزال بعيدة عن المقاييس الدولية والتعامل وفق النسب الخاصة بالسيولة النقدية والقدرة على الدفع، فما تعاني البنوك الخاصة من المنع من الوصول إلى السوق النقدية بينما يسمح للبنوك الأجنبية بذلك .

-تظل البنوك عبارة عن شبابيك للدفع أكثر منها آليات لدفع الاستثمار وتشكل حسب الدراسة المتخصصة إحدى أهم العراقيل إلى جانب العقار الصناعي والرشوة التي أخذت أبعاد مقلقة في الجزائر .

خاتمة:

يمكن أن نلخص من هذا البحث بمايلي :

1-إن ارتكاز السوق التمويلية في بلدان شمال إفريقيا على نظام الوساطة المالية يفرض عناية أكبر بالأنظمة المصرفية القائمة، وذلك عن طريق إصلاح وعصرنة النظام المصرفي .

2-من الضروري إعادة النظر في تركيبة الجهاز المصرفي بإعطاء العناية اللازمة لتشجيع بنوك الادخار والبنوك المتخصصة أو بنوك الاستثمار، وكذا منح امتيازات خاصة للبنوك التجارية على المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل التي تعبئها، إلى جانب تشجيع إنشاء الأسواق المالية وتفعيل المتواجد منها.

3-وضع تشريعات تسمح بإمكانية توسيع نطاق عمل البنوك التجارية وهو ما سيسمح بإيجاد "بنوك شاملة" تتعامل في السوق النقدية والسوق المالية في نفس الوقت.

4-يجب تحديث القطاع المصرفي وتطويره لضمان نجاح عملية الخصخصة وفتح رأسمال البنوك لاسيما في الجزائر، في ظل المقتضيات الحالية بعد دخولها في اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مما يتطلب حسب هذه البنوك قدرة على المنافسة التي ستواجهها، لاسيما بعد انهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، مما أدى إلى انعدام الثقة بين الزبون الذي ليس بإمكانه أن يخاطر بمدخراته ويودعها في بنك خاص، مهما كانت الطرق الدعائية والإشهارية لأن نجاح أي بنك يقاس بحجم الودائع التي يساهم بها الأفراد، فهي في الأصل ودائع متوسطة وطويلة المدى لا يلجؤون إليها إلا للضرورة القصوى .

المراجع:

- 1- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها.الدار الجامعي، الإسكندرية، العدد01، ص.ص266. 267.
- 2-جريدة الخبر الجزائرية، العدد 4116، 19/06/2004
- 3-عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري "حدود السياسات الظرفية".ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص.ص73.. 74
- 4-قويدري محمد ووصاف سعيدي، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري.مجلة العلوم الإنسانية.العدد9، جانفي 2004، ص.ص135..
- 5-جريدة الخبر الجزائرية، مرجع سابق.
- 6-جريدة البيان الإماراتية، أنظر الموقع WWW.albayane.co.ae بتاريخ 25/01/2002، تاريخ الإطلاع 10/02/2004
- 7-Media Bank N°70, Février /Mars 2004, p.15.
- 8-مجلة الإقتصاد والأعمال، العدد 274، أكتوبر 2002، ص.ص53..
- 9-فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال إفريقيا.ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، ص.ص63..
- 10-Media Bank N° 68, Octobre/Novembre 2003, p.34.

11-Rapport 2002, Evolution économique et monétaire Algérie, Juin 2003, p.111.

12-Media Bank N° 70, Op.cit, p.25.

13-جريدة الخبر الجزائرية، العدد 4089، 18 ماي 2004.

14-محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص.ص. 228. 229.

15-محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص.ص. 231.

16- عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.9.

17-عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص.125.

18-جريدة الخبر الجزائرية، العدد 21، 3964/12/2003.

19-البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2000.

20-أحمد زكريا صيام، اقتصاد المعرفة والاستثمار البشري في البنوك رؤى مستقبلية.ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، ص.ص.84.85.

21- دراسة متخصصة صادرة في الدورية الفرنسية " إيكو فينانس " .جريدة الخبر الجزائرية، العدد 4177، 25 أوت 2004.